

Distr.: General  
16 November 2005  
Arabic  
Original: English

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي



## لجنة المخدرات

الدورة الثامنة والأربعون المستأنفة

فيينا، ٧-٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥

البند ١٠ من جدول الأعمال

مسائل الإدارة والميزانية

## الميزانية المدمجة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

### تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

## أولاً - مقدمة

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في الصيغة الأولى لتقرير المدير التنفيذي عن الميزانية المدمجة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (اختصاراً: المكتب) (E/CN.7/2005/12 وAdd.1). ويعرض التقرير ميزانيتين منفصلتين لبرنامجي المخدرات والجريمة التابعين للمكتب، بما في ذلك عرض للأنشطة المخطط لها والموارد اللازمة لتنفيذها. واجتمعت اللجنة الاستشارية بالمدير التنفيذي، كما اجتمعت، عن طريق الفيديو، بغيره من كبار المسؤولين في المكتب.

٢ - وينفذ المكتب برنامجي المخدرات والجريمة على نحو متكامل. وهما يتألفان من برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، الذي أنشئ عملاً بقرار الجمعية العامة ١٧٩/٤٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، وبرنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، الذي أنشأته الجمعية في قرارها ١٥٢/٤٦ المؤرخ ١٨ كانون الأول/



ديسمبر ١٩٩١. وفي الفقرة ٢ من تقريرها عن الميزانية المدمجة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (E/CN.7/2003/21)، طلبت اللجنة الاستشارية أن تزود في المستقبل بهيكل تنظيمي يتضمن عدد الوظائف في كل وحدة في مقر المكتب. وتأسف اللجنة لأن الهيكل التنظيمي المطلوب لم يُدرج مع مقترحات الميزانية ولم يُقدّم إليها إلا بعد استفسارها عنه. وتأمل اللجنة أن يُدرج الهيكل التنظيمي روتينيا مع مقترحات ميزانية المكتب في المستقبل.

## ثانيا- شكل الميزانية وأسلوب عرضها

٣- تتكوّن الميزانية المدمجة للمكتب من أنشطة معيارية وأنشطة تعاون تقني وأنشطة برنامجية أساسية، وميزانية دعم ضرورية لتمكين المكتب من تنفيذ البرنامج. وتموّل الميزانية البرنامجية في المقام الأول من أموال مخصصة الغرض (تبرعات مرصودة لأغراض معينة)، أما ميزانية الدعم فتموّل من تبرعات عامة الغرض. وتُرصد الأموال المخصصة الغرض حسب المنطقة أو الموضوع (رصد "لّين")، أو ترصد لمشروع معين أو لنشاط معين داخل مشروع (رصد "صارم"). وتُستخدم الأموال العامة الغرض أيضا في تمويل المجالات ذات الأولوية التي لا تجتذب تبرعات مخصصة الغرض (مرصودة)، مما يتيح مرونة برنامجية. وفيما يتعلق بفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، وفي إطار إسقاطات متدنية لإيرادات المكتب (سيناريو إيرادات دنيا)، سوف تبلغ نسبة الأموال المخصصة الغرض ٧٣ في المائة من إيرادات المكتب المُسقطّة، في حين تبلغ نسبة الأموال العامة الغرض ١٤ في المائة، أما المساهمة من الميزانية العادية للأمم المتحدة فتبلغ ١٣ في المائة (انظر الشكل الأول في الوثيقة E/CN.7/2005/12).

٤- وتشير اللجنة الاستشارية إلى أنه، منذ توصيتها المقدّمة في عام ٢٠٠٣، لم يتحقق تقدّم كبير من حيث الميزنة القائمة على النتائج. ففي غياب أهداف محدّدة بوضوح ومعايير للقياس ونواتج قابلة للتحديد الكمي، يصعب معرفة ما إذا كانت عمليات المكتب ناجعة وفعالة واقتصادية. وتحدّد اللجنة الاستشارية التأكيد على توصيتها السابقة بأن يقيم المكتب تنسيقا أفضل مع شعبة الميزانية بالأمانة العامة لضمان الامتثال لأساليب الميزنة القائمة على النتائج، وكذلك ضمان مناسقة مصطلحات الميزانية.

٥- وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الجداول المالية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ و٢٠٠٦-٢٠٠٧ قد جُمعت على انفصال حسب الموضوع ولم تُجمّع بطريقة شاملة، مما جعل الوثيقة مفكّكة إلى حد ما. ومع أنه قدّمت جداول مقارنة إثر استفسار خاص عنها، فإن غياب معلومات مالية حسب بنود الميزانية في البداية جعل من الصعب تكوين صورة عامة عن موارد المكتب الإدارية والميزانية قبل الاجتماع. ومسؤولي المكتب. وقد كان من المفيد

لو أُدرجت جداول مُدمجة مع شرح الأسباب الداعية إلى إجراء تغييرات في الإنفاقات المسقطّة. فعلى سبيل المثال، يبيّن المعلومات الإضافية التي قُدّمت للجنة، أن المبلغ المخصص للأثاث والمعدات (أفريقيا والشرق الأدنى والأوسط) في الميزانية النهائية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ كان ٩٢ ٢٠٠ دولار، بينما تبلغ التقديرات الأولية لهذا البند في فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ زهاء ١٣٩ ٦٠٠ دولار؛ غير أنه لم يُقدّم أي إيضاح لهذه الزيادة. وثمة مثال آخر يتعلق بالمساعدة المؤقتة العامة لدعم المقر في إطار الإدارة والشؤون الإدارية؛ إذ بلغ حجم الميزانية النهائية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ ما قدره ٣٨ ١٠٠ دولار، في حين تبلغ تقديرات الميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ ما قدره ٣٣٨ ١٠٠ دولار، يمثل ازديادا بنسبة ٨٨٧ في المائة، دون إيضاح. وثمة أمثلة أخرى لوحظت في جميع أوجه الإنفاق الرئيسية تقريبا، بما في ذلك السفر والأمن. وتأمل اللجنة أن تقوم إدارة المكتب في المستقبل، بصورة روتينية وبالتعاون مع شعبة الميزانية بالأمانة العامة، بإدراج المعلومات المالية ذات الصلة مع إيضاح وعرض وافين لكل زيادة أو نقصان في جميع أوجه الإنفاق.

### ثالثا- الإسقاطات المدمجة للإيرادات

٦- يبيّن الشكل الأول الوارد في تقرير المدير التنفيذي (E/CN.7/2005/12) مجموع إيرادات المكتب الطوعية المسقطّة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، مقارنة بفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وبخصوص فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، يُعرض سيناريو إيرادات دنيا وسيناريو إيرادات عليا لكل من برنامج المخدرات وبرنامج الجريمة. ويُتنبأ بالميزانية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ بناء على إسقاطات لمجموع الإيرادات المتأتية من مصادر طوعية، قدرها ٢٠٦,٤ مليون دولار (سيناريو إيرادات دنيا)، يتألف من ١٥٤,٩ مليون دولار لبرنامج المخدرات و٥١,٥ مليون دولار لبرنامج الجريمة. وتُظهر إسقاطات مجموع الإيرادات لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ من المصادر الطوعية، البالغة ٢٠٦,٤ مليون دولار، زيادة بنسبة تناهز ٣ في المائة مقارنة بإيرادات فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، التي بلغت ١٩٩,٨ مليون دولار.

٧- وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الشكل الأول أن الأموال العامة الغرض لبرنامجي المخدرات والجريمة يتوقع أن تنخفض قليلا في فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ إلى ٣٣,٣ مليون دولار (٢٨,٦ مليون دولار لبرنامج المخدرات و٤,٧ مليون دولار لبرنامج الجريمة)، مقابل ٣٧,٧ مليون دولار في فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (٣٣,٦ مليون دولار لبرنامج المخدرات و٤,١ مليون دولار لبرنامج الجريمة).

٨- وتُبيّن الميزانية المدمجة (E/CN.7/2005/12، الفقرة ٨) أن مجموع الإيرادات ازداد بما مقداره ٤١,٦ مليون دولار (٢٢ في المائة)، من ١٩٠,٤ مليون دولار في فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ إلى ٢٣٢ مليون دولار في فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥. ومن المتوقع أن يزداد بمقدار ٦,٦ مليون دولار أخرى (٣ في المائة) في فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وعلاوة على ذلك، يرجع الجانب الأكبر من نمو الإيرادات إلى التبرعات المقدمة إلى برنامج الجريمة، التي ازدادت بمقدار ٢٣,٩ مليون دولار (١٦٢ في المائة)، من ١٤,٧ مليون دولار في فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ إلى ٣٨,٦ مليون دولار في فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥. ومن المتوقع أن تزداد بمقدار ١٣ مليون دولار أخرى (٣٤ في المائة) في فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وتُظهر الميزانية المدمجة كذلك تزايداً في حصة الإيرادات الطوعية المخصصة الغرض (المرصودة لأغراض معينة)، إذ ازدادت من ٦٨ في المائة من مجموع الإيرادات في فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ إلى نسبة مسقطه قدرها ٧٣ في المائة في فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

٩- وتحسّن نسبة الإنفاق ما بين البرامج (الأعمال الموضوعية) والبنية التحتية (أنشطة الدعم)، إذ ارتفعت من ٢٤:٧٦ في فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ إلى ٢٣:٧٧ في فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ وإلى نسبة مسقطه قدرها ٢١:٧٩ في فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وتأمل اللجنة أن يستمر هذا الاتجاه وتترقّب نسبة أفضل في تقرير أداء الميزانية القائمة على النتائج لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

١٠- ويرى المكتب أن صيانة بنيته التحتية تتطلب قدراً قابلاً للتنبؤ من الأموال الأساسية المؤكّدة، من الميزانية العادية للأمم المتحدة ومن مصادر طوعية غير مرصودة لأغراض معينة (أموال أساسية) (E/CN.7/2005/12، الفقرة ١٢)؛ ومن ثم فإن توافر مثل هذه الأموال الأساسية يضمن سداد الالتزامات الجارية، بما في ذلك سداد عقود الموظفين. وتلاحظ اللجنة أن رصيد الأموال الأساسية لبرنامج المخدرات في الوقت الراهن (أقل من ٨ ملايين دولار) لا يكفي لتغطية الإنفاق السنوي من الأموال الأساسية، البالغ ١٥ مليون دولار، وأن الجانب الأكبر من إيرادات الأموال الأساسية يأتي في النصف الثاني من كل سنة على أساس طوعي. وتأمل اللجنة أن يضاعف المكتب جهوده في مجال جمع الأموال لضمان توفير الرصيد المطلوب من الأموال الأساسية، البالغ ١٥ مليون دولار.

## رابعاً- مسائل أخرى ذات صلة بالموارد

١١- تموّل وظيفة المكتب الخاصة بالرصد والتقييم من موارد خارجة عن الميزانية. وتستذكر اللجنة الاستشارية الفقرة ١٦-١٢ من الميزانية البرنامجية المقترحة (الباب ١٦ من الوثيقة A/60/6)، حيث تُقدّر الموارد المخصصة لإجراء الرصد والتقييم بما يبلغ ٤٠٠ ٥٧٠ دولار، تموّل من الموارد الخارجة عن الميزانية (ترد في إطار البرنامج الفرعي ١).

١٢- وعند استفسار اللجنة الاستشارية عن ذلك، أبلغها المكتب بأن وحدة التقييم المستقل، التي تضم ثلاثة موظفين فنيين وموظفين من فئة الخدمة العامة في فرع البحوث وتحليل السياسات (شعبة تحليل السياسات والشؤون العامة) هي المسؤولة عن تخطيط وتنسيق أنشطة التقييم الخاصة بالمكتب. وأبلغ المكتب اللجنة الاستشارية أيضاً بأنه يجري تعميم أي تقييم، فور إنجازها على الدول الأعضاء والإدارة العليا لاتخاذ إجراء بشأنه. وقد أُعدّت بالتعاون مع وحدة التقييم المستقل والمكتب الفني المعني خطة تنفيذ قُدمت بعد ذلك إلى اللجنة التنفيذية للمكتب؛ ثم توصلت اللجنة والمكتب الفني إلى اتفاق على توصيات قابلة للتنفيذ. وقُدّم المكتب الفني إلى وحدة التقييم المستقل كل ستة أشهر تقريراً عن التقدم المحرز. وترى اللجنة الاستشارية أن الرصد والتقييم هما وظيفتان متأصلتان من وظائف هيئات منظومة الأمم المتحدة، وهي تأمل أن يظل المكتب مبادراً في حرصه على أن تتلقى هذه الوظيفة الهامة تمويلاً مستمراً.

## خامساً- تكنولوجيا المعلومات

١٣- تستذكر اللجنة الاستشارية أنها، في تقريرها بشأن ميزانية المكتب المدججة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (E/CN.7/2003/21، الفقرة ١٧)، لم تؤيد الطريقة المقترحة لتمويل المرحلة ٢ من نظام إدارة المعلومات البرنامجية والمالية (بروفي). بل أوصت اللجنة، على وجه التحديد، بأن تمول التكلفة الكاملة لذلك النظام من ميزانية الدعم لا من مخصصات المشاريع. وقد وافقت لجنة المخدرات على توصية اللجنة الاستشارية، كما هو وارد في الميزانية المدججة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (E/CN.7/2005/12/Add.12، المرفق الرابع، الباب الثاني، "البنية التحتية" ٢٠٠٤-٢٠٠٥)، وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن متطلبات صيانة نظام "بروفي" أُدرجت بصورة كاملة الآن في الميزانية تحت بند البنية التحتية. ويتبيّن من الجدول ٤٢ من الميزانية الأولية (E/CN.7/2003/20)، أن احتياجات نظام "بروفي" من الموارد البشرية،

وهي منسّق "بروفي" (برتبة ف-٣) ومدير النظام (خدمة عامة (بالرتبة الرئيسية)) وموظفا خدمة عامة (برتب أخرى) قد بيّنت وفقا لذلك في جدول الموظفين.

## سادسا- المسائل المتصلة بالإدارة

١٤- أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن عملية اتخاذ القرارات التي يضطلع بها المدير التنفيذي ستستفيد في مجملها من الوصول إلى هيئة استشارية حكومية دولية رسمية أو غير رسمية. ولوجود هيئة استشارية من هذا القبيل فائدة خاصة نظرا لما يضطلع به المدير التنفيذي للمكتب، من وظيفة إدارية مزدوجة، وهي إدارة برنامج المخدرات وبرنامج الجريمة. وترى اللجنة الاستشارية أن من شأن أي هيئة استشارية غير مُلزمة، لا تنوي التدخل في التفاصيل الإدارية، أن تكون مفيدة في تقاسم أعباء اتخاذ القرارات ويمكنها أن تقدم بصورة متكثمة آراء ووجهات نظر فنية متخصصة بشأن المسائل التي ينظر فيها المدير التنفيذي. وتوصي اللجنة الاستشارية بالتفكير مليا في عضوية مثل هذه الهيئة الاستشارية وإطارها المرجعي.

١٥- وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن المكتب ينفذ برنامجي المخدرات والجريمة (برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات وبرنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية) على نحو متكامل. وتشير اللجنة إلى أنه على الرغم من أن اقتراحات الميزانية وجميع المسائل الأخرى تُدار على نحو متكامل، فإن البرنامجين تحكمهما هيئتان تشريعتان منفصلتان ومتمايزتان. ولجعل عملية اتخاذ القرارات أكثر تماسكا، وإدماج إدارة البرنامجين معا على نحو أفضل، توصي اللجنة الاستشارية بالتفكير في دمج الهيئتين التشريعتين المنفصلتين في هيئة واحدة.